

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه

(القرار 5 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024)

وبيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

(القرار 2 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019)

تقرير مرحلي

أكتوبر 2026

AR

CD/26/14

الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

تقرير مرحلي

دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه وبيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

نبذة

هذا تقرير مجمع يعرض التقدم المُحرز في تنفيذ القرار [CD/24/R5](#)، "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه"، والإبلاغ النهائي عن القرار [CD/19/R2](#)، "بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة".

وعلى الرغم من العمل في بيئة متزايدة الصعوبة، حققت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) تقدماً ملموساً في تعزيز احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه عن طريق تكثيف الحوار مع الدول والجهات المعنية الأخرى، وتقوية الأطر القانونية وأطر السياسات، والنهوض بنشر المبادئ الأساسية وتطبيقها العملي، ودعم النزاهة من خلال آليات أقوى للوقاية والاكتشاف والاستجابة، وكذلك من خلال عمليات التعلم وتبادل الآراء بين الأقران.

ويُحدد التقرير أيضاً التحديات المتبقية والدروس المستفادة، ويسلط الضوء على أهمية القيادة المستدامة والثقافة المؤسسية والتعلم المستمر والخبرة التنفيذية في ترجمة المبادئ الأساسية إلى ممارسة عملية، مع الحفاظ على ثقة المجتمعات المحلية المتضررة والسلطات والجهات المعنية الأخرى. ويؤكد التقرير، بوجه عام، أن العمل الإنساني القائم على المبادئ والنزاهة يعزز كل منهما الآخر، وأن استمرار الاستثمار الجماعي في كليهما أمر ضروري للحفاظ على قدرة الحركة على تقديم عمل إنساني فعال وآمن وموثوق به وقائم على المبادئ.

مقدمة

دائماً ما كان العمل الإنساني يُنجز في بيئة مُسيّسة ويخضع للاستغلال السياسي. ولكن المشهد الجغرافي والسياسي الحالي يفرض ضغوطاً متزايدة على العمل الإنساني القائم على المبادئ. فعلى مدار العامين الماضيين، ازدادت حدة تحديات مثل الاستقطاب السياسي والمجتمعي، وتسييس المساعدات، والقيود الناتجة عن عوائق إدارية وبيروقراطية، والعقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب، وانتشار الخطاب الذي ينزع الصفة الإنسانية والمعلومات الضارة.

ويوجد الآن في العالم أجمع أكثر من 130 نزاعاً مسلحاً لها آثار مدمرة وعواقب جسيمة على السكان المدنيين إلى حدّ يستحيل معه تقديم استجابة إنسانية كافية لمواجهتها. ولا تزال التهديدات والهجمات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني تتصاعد بمعدل يُنذر بالخطر. ولا تزال حالات العنف الأخرى والكوارث والأوبئة وآثار تغير المناخ والأزمات الإنسانية الأخرى تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف والاحتياجات الإنسانية والمخاطر التشغيلية. وهذه الاتجاهات مُجتمعةً تعزز أهمية القرار المُعنون "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه"، وتؤكد أهمية احترام الدول للعمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه لتمكين المنظمات الإنسانية من العمل بأمان وفعالية.

ومن هذا المنطلق، أدت التحولات الجارية في قطاع المعونة (ومنها إصلاح/إعادة تشكيل العمل الإنساني وتوطينه وخفض التمويل) إلى تجدد المناقشات التي تدور حول مدى استمرار وجهة المبادئ الإنسانية وفعاليتها وحدودها في بيئة تتسم بشح الموارد وتقلص الحيز الإنساني، وتركز هذه المناقشات بشكل متزايد على الكيفية التي يمكن أن تحافظ بها المنظمات الإنسانية على الثقة والقبول والشرعية اللازمة للوصول إلى المحتاجين.

وتُبرز هذه المناقشات الأوسع نطاقاً أهمية الحفاظ على هوية الحركة الدولية، وضمان الفهم المشترك والتطبيق المتسق للمبادئ الأساسية، وصون العمل الإنساني القائم على المبادئ، على النحو الذي شددت عليه أيضاً وثيقة تجديد الاتحاد الدولي والاستراتيجية المؤسسية للجنة الدولية للصليب الأحمر للفترة 2024-2027. وفي عام 2025، أتاحت الذكرى السنوية الستون لإعلان المبادئ الأساسية فرصة مهمة للتأمل في أهميتها الحالية وإعادة تأكيد دورها المركزي في توجيه العمل الجماعي. واستُرشد أيضاً بهذه التأملات في الأعمال التحضيرية لمجلس المندوبين لعام 2026.

(1) معلومات أساسية

يجمع هذا التقرير المرحلي بين مستجدات قرارين، اعترافاً بأوجه الترابط الجوهرى بينهما، وهما: "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه" و"بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة". ويمثل هذان القراران معا بُعدين متكاملين لهدف واحد، فحماية المستضعفين تعتمد على نزاهة المنظمات التي تخدمهم بقدر اعتمادها على البيئة التي تعمل فيها تلك المنظمات.

وتستند النتائج إلى استعراضٍ للتدابير أُجري على نطاق الحركة الدولية منذ مجلس المندوبين لعام 2024، وتعتمد على المعلومات المُقدّمة من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) من خلال دراسة استقصائية مُخصصة، ومشاورات ثنائية، واستعراض للوثائق والبيانات ونتائج الأحداث الرئيسية ذات الصلة. وإضافةً إلى ذلك، يوضح التحليل الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة من تنفيذ القرار CD/19/R2 منذ اعتماده في عام 2019.

(2) التقدم المحرز

يستند تحليل التقدم المحرز إلى القرار المتعلق بالعمل الإنساني القائم على المبادئ (CD/24/R5)، الذي يدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات في أربعة مجالات رئيسية، ويعرض التقدم المُحرز على صعيد الحركة ككل، والتحديات المتبقية، والدروس المستفادة، والمجالات التي تتطلب مزيداً من العمل الجماعي، مع الاستشهاد بأمثلة عملية من سياقات تشغيلية مختلفة.

ألف) الدعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ، وضمان السلامة والوصول من خلال المشاركة الخارجية

بناء الفهم العام للمبادئ الأساسية

شهدت الفترة الممتدة منذ اعتماد القرار CD/24/R5 حتى الآن جهوداً متواصلة على صعيد الحركة الدولية لتعزيز العمل الإنساني القائم على المبادئ، وتوطيد احترام الدول والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى للمبادئ الأساسية. وشكّلت الذكرى السنوية الستون لإعلان المبادئ الأساسية في عام 2025، إلى جانب النداء المُوجّه إلى الدول، إطاراً مهماً لتنسيق الدعوة والحوار والبحث والعمل الخاص بالسياسات والتأمل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

واستثمرت هذه الذكرى السنوية من خلال حملات تواصل عامة، منها اليوم العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عامي 2025 و2026، لإعادة تأكيد أن المبادئ الأساسية لا تزال الأساس الأخلاقي والتنفيذي للعمل الإنساني الذي تضطلع به الحركة الدولية، مع لفت الانتباه إلى الضغوط المتزايدة التي تواجهها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ودعوة الدول إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه.

إشراك الدول والشركاء الدوليين

أتاحت أيضاً الذكرى السنوية فرصاً للتواصل الرفيع المستوى مع الجهات المعنية الرئيسية. وفي أكتوبر 2025، اشترك الصليب الأحمر النمساوي مع سويسرا في تنظيم فعالية تذكارية في فيينا مع المجتمع الدبلوماسي، وضمت تلك الفعالية نواب رئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وخبراء أكاديميين لدراسة الأهمية المستمرة للمبادئ الأساسية في العصر الرقمي. وفي نوفمبر 2025، نُظمت في بروكسل فعالية رفيعة المستوى ضمت واضعي السياسات الأوروبيين والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص لمناقشة الأهمية العملية للعمل الإنساني القائم على المبادئ في البيئة الإنسانية الحالية. وفي ديسمبر 2025، عقدت كولومبيا وسويسرا واللجنة الدولية والاتحاد الدولي والصليب الأحمر المالي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة أطباء بلا حدود حلقة نقاش خلال أسبوع الأمم المتحدة للعمل الإنساني في نيويورك للترويج للنداء المُوجّه إلى الدول.

وواصلت اللجنة الدولية، من خلال مركزها السيبراني العالمي في لكسمبرغ، زيادة الوعي بالآثار الإنسانية للفضاء السيبراني، بما في ذلك تطبيق المبادئ الأساسية في المجال الرقمي، والتواصل مع الحكومات والدبلوماسيين والأكاديميين وفرق التأمل وشركات التكنولوجيا بشأن أثر التطورات الجغرافية والسياسية والتكنولوجية في العمل الإنساني القائم على المبادئ.

واستُكمِلت هذه الجهود بفعاليات الإطلاق العالمية والإقليمية "للتقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026: الحقيقة والثقة والعمل الإنساني في عصر المعلومات الضارة". ويُبرز التقرير أهمية فهم المعلومات الضارة والتعامل معها، ويُخصص فصلاً لإعلاء المبادئ الإنسانية في هذا العصر. ويقدم التقرير أيضاً توصيات عملية بشأن تعزيز القدرة على الصمود في وجه المعلومات الضارة، وصون المبادئ الإنسانية، وإعادة بناء الثقة. ولتعزيز تأهب مكونات الحركة لعصر المعلومات الضارة،

سُيَعْرَضُ على مجلس المندوبين في عام 2026 القرار المُعْنُون "تعزيز قدرة الحركة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية".

حماية العاملين في المجال الإنساني والحيز الإنساني

إن عدم احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ وعدم دعمه يُعَرِّضُ العاملين في المجال الإنساني لمخاطر متزايدة في أثناء أداء عملهم، وقد شدد على ذلك النداء المُوجَّه إلى الدول. وقد تضررت الجمعيات الوطنية بشدة، فمنذ عام 2023، فقد أكثر من 100 موظف ومتطوع حياتهم، أكثر من 90 منهم بسبب النزاعات المسلحة والعنف. وللتصدي لهذا الاتجاه المُقلق، اعتمدت الدول [الإعلان بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني](#) في أغسطس 2025، وأنشأت "مجموعة الأصدقاء" المرتبطة به، التي استضاف الاتحاد الدولي أمانتها. وساعدت عدة مبادرات دبلوماسية رفيعة المستوى أقيمت في عام 2026 على الحفاظ على الزخم، ومن تلك المبادرات الذكرى السنوية الأولى للإعلان خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر رفيع المستوى استضافته أيرلندا والاتحاد الأوروبي في أكتوبر، وفعالية خاصة استضافها الاتحاد الدولي في ديسمبر مع الدول والجمعيات الوطنية. وستحظى حماية العاملين في المجال الإنساني بمكانة بارزة في الجمعية العامة للاتحاد الدولي لعام 2026 من خلال حلقات عمل، وكذلك في مجلس المندوبين من خلال جلسة إضاءة مُخصَّصة. وإضافةً إلى ذلك، يُركِّز قرار مجلس المندوبين المُقترح المُعْنُون "رد الاعتبار لمبدأ الإنسانية: جهودنا الجماعية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني" تركيزاً شديداً على حماية العاملين في المجال الإنساني مع إعادة تأكيد الحاجة إلى مزيد من الاحترام للقانون الدولي الإنساني على نطاق أوسع.

وتُستكمل هذه الجهود [بمبادرة القانون الدولي الإنساني العالمية](#)، التي أطلقتها في سبتمبر 2024 البرازيل والصين وفرنسا والأردن وكازاخستان وجنوب أفريقيا بالشراكة مع اللجنة الدولية، لتعزيز الالتزام العالمي الجماعي بتوطيد تنفيذ القانون الدولي الإنساني واحترامه. وتستهدف مبادرة القانون الدولي الإنساني العالمية، في جوهرها، بالمبدأ القائل بأن قواعد الحرب لا غنى عنها للحفاظ على الإنسانية في أوقات النزاع المسلح. ويجب الامتثال لهذه القواعد على نحو شامل ومتسق وغير متحيز. وهذه المبادرة ذات الطابع المحايد غير المتحيز تشدد أيضاً على أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني والتمسك به تقع على عاتق الدول.

تعزيز المشاركة الوطنية

نظمت جمعيات وطنية كثيرة حملات تواصل عامة محلية وفعاليات عامة وأنشطة توعية أخرى، استعداداً للعمليات وحالات الطوارئ وفي أثنائها، لإظهار الأهمية المستمرة للمبادئ الأساسية ومساهمتها العملية في إيصال المساعدات الإنسانية وثقة المجتمعات المحلية وحماية العمل الإنساني.

"وجد الصليب الأحمر الفيتنامي أن من الفعال تعميم المبادئ الأساسية ضمن الحملات والمبادرات الوطنية الكبرى التي تُنظَّم سنوياً، مثل حملة "Tet Nhan ai" (رأس السنة القمرية الإنسانية)، وشهر الإنسانية، والتبرع الطوعي بالدم، وغيرها من الأنشطة الإنسانية المجتمعية." **الصليب الأحمر الفيتنامي**

وكُنِّفَت مكونات الحركة حوارها الإنساني الجماعي والثنائي مع السلطات الحكومية والقوات المسلحة والقادة المجتمعيين والدينيين ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الشريكة المحلية والدولية والبعثات الدبلوماسية والمانحين والجهات المعنية الأخرى بشأن أهمية احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ وحمايته في إطار جهود التأهب للنزاعات. وسعت أيضاً اللجنة الدولية، في إطار حوارها الثنائي بشأن الحماية مع السلطات وحاملي السلاح، إلى ضمان الوصول الآمن إلى المجتمعات المحلية المحتاجة وتعزيز قبول العمل الإنساني القائم على المبادئ.

الدروس المستفادة

أبلغت بعض مكونات الحركة عن تحديات مشتركة في تعزيز العمل الإنساني القائم على المبادئ وحمايته، منها البيئات السياسية والأمنية المتزايدة التعقيد، والمجتمعات المستقطبة، وانتشار المعلومات الضارة التي تشوه التصورات العامة، وإساءة استخدام الشارة، والموارد المالية المحدودة، والضغط الخارجي من المانحين والسلطات والمجتمعات المحلية، والأطر القانونية والتنظيمية المتزايدة التعقيد.

وأبرزت الممارسات الجيدة المُبلغ عنها أهمية المشاركة المستدامة والاستباقية، وشددت على أهمية تعميم المبادئ الأساسية في جميع مجالات العمل، وترجمتها إلى واقع ملموس من خلال القصص الفردية والأمثلة التنفيذية والبحوث الأكاديمية، وإظهار وجهتها العملية.

"يتمثل أحد التحديات في كيفية جعل أشخاص غيرنا يهتمون بالمبادئ الأساسية. فشتان بين التوعية بها، وحشد الدعم لها. فمن طبيعة اقتصاد الانتباه أن أمرا كالمبادئ الأساسية لا يحظى باهتمام الناس بسهولة ما لم يكن مرتبطا بخبر يجذب الانتباه. ونحن، على الصعيد العالمي، في وضع مختلف تماما من حيث التصور؛ فسيطرتنا على نظرة الناس إلينا باتت أضعف بسبب وسائل التواصل الاجتماعي وعدم تحكمنا في المعلومات التي تنتشر عنا، بما في ذلك مدى التزامنا بالمبادئ. وأخيرا، يبدو أن المبادئ والمثل الإنسانية فقدت زخمها مع تزايد الاستقطاب والتصلب في العالم. إذ بات يُتوقع من الناس أن يتخذوا موقفا، لا أن يلتزموا الحياد.

وتسعى حملة التوعية بالحياد إلى أن تكون قريبة من الواقع المحلي، فتطرح أسئلة من قبيل: "هل ستساعد الفتى الضخم الذي كان يتنمر عليك باستمرار في المدرسة... إذا كان في عزل انفرادي داخل زنزانة سجن؟" أو "هل ستساعد الشخص الذي احتال على جدتك عبر الهاتف... إن أصيب برصاصة في ساقه؟". وأما على الصعيد الداخلي، فإننا نحاول الاستمرار في التركيز على أهمية "التصور"، لنوضح أنه لا يكفي أن نقول إننا نلتزم بالمبادئ، ولا يكفي حتى أن نكون كذلك فعلا، بل يتعين علينا أن نبذل جهدا إضافيا للتأكد من أن الناس تراثنا كذلك فعلا."

الصليب الأحمر النرويجي

باء) تمكين العمل الإنساني القائم على المبادئ من خلال زيادة قوة الأطر القانونية والدور المساعد

تعزيز الأطر القانونية للجمعيات الوطنية والحوار مع السلطات

يدعو القرار CD/24/R5 مكونات الحركة الدولية إلى مواصلة الحوار مع السلطات العامة بهدف تعزيز استقلالية العمل الإنساني وصنع القرار داخل الحركة، وذلك بوسائل منها تعزيز القاعدة القانونية للجمعيات الوطنية في التشريعات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بدورها المساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني.

ولدعم هذه الجهود، وضع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية قانونا نموذجيا مُنقّحا بشأن الاعتراف بالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في إطار قرار مجلس المندوبين لعام 2026 وعنوانه "تعزيز ولاية الجمعيات الوطنية وقدراتها بتعزيز قاعدتها القانونية". ويُراد بهذا القانون النموذجي المُنقّح أن يكون أداة مرجعية تستعين بها الجمعيات الوطنية الراغبة في العمل مع سلطاتها العامة على وضع صك الاعتراف الخاص بها أو تحديثه. ثم إنه يدعم الجمعيات الوطنية في مواصلة الامتثال للنظام الأساسي للحركة، ولا سيما المادة 4 بشأن الشروط العشرة للاعتراف بالجمعيات الوطنية. ولتعزيز الشرط الذي يقضي بضرورة أن تكون الجمعيات الوطنية قادرة على العمل وفقا للمبادئ الأساسية، يتضمن الآن القانون النموذجي المُنقّح النص الكامل للمبادئ كما ورد في النظام الأساسي للحركة.

ومن أجل استكمال هذا العمل ومواصلة دعم الحوار مع السلطات العامة، يجري حاليا وضع دليل للبرلمانيين لتقديم توصيات عملية تعزز القاعدة القانونية للجمعية الوطنية. وسيتضمن الدليل أحكاما تصون المبادئ الأساسية، وسيشرح الدور المُساعد للجمعية الوطنية في مجال العمل الإنساني. وهو مُكمّل [لدليل البرلمانيين الحالي بشأن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر](#) الذي يقدم تعريفا بالحركة وشاراتها الثلاث المميزة، ويشرح السُّبل التي يمكن أن يسلكها البرلمانيون لدعم ولايتها الإنسانية.

الدور المساعد على أرض الواقع

إلى جانب الإصلاح التشريعي، لا غنى عن التواصل المستمر مع السلطات العامة لضمان تحويل الأطر القانونية وأطر السياسات إلى ممارسات عملية. وقد أفادت بعض الجمعيات الوطنية بأنها تستعين بمذكرات التفاهم وغيرها من ترتيبات التعاون الرسمية مع السلطات العامة، لا لتوضيح الأدوار والمسؤوليات فحسب، بل أيضا لتعزيز فهم السلطات العامة للحركة وولاياتها المميزة ومبادئها الأساسية. وإلى جانب تيسير التعاون التنفيذي، أثبتت هذه الاتفاقات أيضا أدوات قيمة للدبلوماسية الإنسانية، إذ تساعد على صون الدور الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية مع تهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني القائم على المبادئ.

العقوبات القانونية والتنظيمية المتبقية

لا تزال المتطلبات البيروقراطية والإدارية تقيد مساحة العمل الإنساني القائم على المبادئ، ولا تزال تدابير مكافحة الإرهاب تحديا كبيرا للمنظمات الإنسانية غير المتحيزة. وأدى اعتماد [قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2761](#) في ديسمبر 2024 إلى زيادة ترسيخ الاستثناءات الإنسانية بوصفها عنصرا ثابتا في أنظمة العقوبات المالية للأمم المتحدة. وكذلك تتضمن الآن معظم برامج العقوبات المالية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة استثناءات إنسانية دائمة أو تراخيص عامة. ولكن لا تزال هناك تحديات في التطبيق العملي لهذه الاستثناءات، ولا يزال كثير من القوانين الوطنية

لمكافحة الإرهاب يفتقر إلى استثناءات إنسانية دائمة وواضحة الصياغة للأنشطة الإنسانية البحتة التي تقوم بها منظمات إنسانية غير متحيزة وفقا للقانون الدولي الإنساني. ولذلك تظل المشاركة المستمرة مع الدول ضرورية لضمان ألا تعوق أطر العقوبات ومكافحة الإرهاب العمل الإنساني القائم على المبادئ.

وفي نهاية المطاف، يتوقف تعزيز الأطر القانونية على استمرار الحوار مع السلطات العامة، وهو أمر قد يكون بالغ الصعوبة في البيئات التي تشهد استقطابا سياسيا حادا أو نزاعات مسلحة. ومع ذلك، أبلغت بعض الجمعيات الوطنية عن نجاحها في مواجهة هذه التحديات من خلال الدبلوماسية الإنسانية والمشاركة المستمرة، مع التأكيد على ولايتها الإنسانية ودورها المساعد وطريقة عملها القائمة على المبادئ.

"يتمثل أحد الدروس المستفادة المهمة في أهمية التعاون الاستباقي مع الجهات الفاعلة السياسية الجديدة وصناع القرار الجدد من خلال الدبلوماسية الإنسانية. فالحوار المبكر يساعد على ضمان تكوين فهم مشترك لولاية الصليب الأحمر، والمبادئ الأساسية، والاستقلال التنفيذي. ثم إن تعزيز مبدأ عدم التحيز تطلب أيضا إدارة متأنية في بيئة مستقطبة سياسيا. وفي المواقف التي سعت فيها أحزاب سياسية إلى تنظيم حملات للتبرع بالدم أو مبادرات مدنية أخرى، اضطر الصليب الأحمر الهنغاري إلى الحفاظ على التزام واضح وظاهر بالحياد وعدم التحيز، مع الاستمرار في التعاون البناء مع مختلف الجهات المعنية.

وقد نجحت الجمعية الوطنية في إدارة المواقف التي تنطوي على مبادرات سياسية ومدنية تتعلق بالتبرع بالدم من خلال الحفاظ على تواصل واضح والالتزام بالمبادئ الأساسية. وقد تُقدّم هذه التجربة إرشادات مفيدة للجمعيات الوطنية الأخرى التي تعمل في بيئات سياسية معقدة شبيهة. "الصليب الأحمر الهنغاري

جيم) تعزيز نشر المبادئ الأساسية وتعلّمها وثقافتها وممارستها داخل الحركة

في ظل بيئة متزايدة الصعوبة، واصلت مكونات الحركة استثمارها في تعزيز نشر المبادئ الأساسية والمعرفة بها وتطبيقها داخليا، مع توطيد ثقة عامة الناس بالعمل الإنساني القائم على المبادئ وفهمهم له. وقد ذُكر في الدراسة الاستقصائية أن "أحد التحديات الرئيسية يتمثل في أن نُثبت باستمرار أن المبادئ الأساسية ليست قيودا، بل هي عوامل تمكين - إذ توفر الوضوح والتوجيه والشرعية، وتعزز قدرتنا على العمل بفعالية في بيئة معقدة بل ومسيسة في كثير من الأحيان."

التعلم والنشر المعاصران

إن بناء الوعي والفهم والمعرفة بالمبادئ الأساسية أمر ضروري لضمان تطبيقها على جميع مستويات كل مكون من مكونات المنظمة، ولتعزيز ثقافة العمل الإنساني القائم على المبادئ. وفي حين أن نشر المبادئ والتعريف بها والتدريب عليها لا يزال من الأنشطة الأساسية على نطاق الحركة، فإن ارتفاع معدل تبدّل المتطوعين والموظفين يعني أن الاستثمار المتواصل في هذا النشر أمر ضروري. وتقر أيضا مكونات الحركة بأنه إلى جانب المواد التدريبية الموجودة منذ أمد بعيد التي تقدم تدريباً تعريفياً أساسياً على المبادئ الأساسية، توجد أيضا حاجة إلى موارد مُحدّثة تعكس التحديات المعاصرة الموجودة على مختلف مستويات كل منظمة.

"يتمثل عامل آخر من عوامل النجاح في الجمع بين المواد الموجودة منذ أمد بعيد ومحتوى جديد ومُحدّث يربط المبادئ الأساسية بالسياق الراهن وبمختلف الأدوار داخل المنظمة. ومن الأمثلة على ذلك، كتاب المُختارات الذي صدر في الآونة الأخيرة، إذ يستخدم قصصا شخصية ومنظورات تاريخية وتأملات معاصرة لجعل المبادئ ملموسة وقريبة من الواقع. ويوضح الكتاب كيف أن المبادئ ليست مجرد كلمات على ورق، بل هي بوصلة مشتركة. ونوصي أيضا بالاستثمار في صيغ متنوعة موجهة إلى جماهير مختلفة - مثل حلقات العمل، والتعلّم الرقمي، والمواد التواصلية، والموارد الموجهة للقادة والمتطوعين - لتعزيز الفهم من مداخل متعددة. "الصليب الأحمر السويدي

ولتعزيز نشر المبادئ الأساسية وتطبيقها العملي، حُدّثت مجموعة الأدوات العالمية للمبادئ الأساسية (الصادرة عام 2015)، وذلك باستخدام مواد نشر مُحدّثة وتمارين قائمة على حالات وسيناريوهات تتناول كلا من التحديات التقليدية والمعاصرة التي تواجه تطبيق المبادئ. وتصميمها في شكل وحدات يُمكن المستخدمين من إدماج موارد مُنتقاة في برامج تدريبية قائمة، أو استخدام المجموعة بوصفها حزمة تعليمية شاملة، أو توجيه مناقشات القادة بشأن المعضلات التنفيذية المعقدة. وأعدت أيضا موارد جديدة، منها مثلا تمرين معرفي إلكتروني لفهم المبادئ الأساسية وتطبيقها، وسُدّج تلك الموارد في مجموعة الأدوات، بغية استكمال المحتوى الأساسي لمجموعة الأدوات من خلال جمع موارد ومواد تعليمية إضافية متاحة على نطاق الحركة.

التزام القادة والثقافة المؤسسية

لا بد للقادة على نطاق اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية أن يكونوا قدوةً يُحتذى بها في التزامهم بمبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال في كل ما يصدر عنهم من أقوال وسلوكيات وأفعال. وقد عُزز التزام القادة المستمر، من خلال مثلاً فريق التأمل العالمي المعني بالمبادئ الأساسية التابع للاتحاد الدولي¹، بهدف التفكير الاستراتيجي في تفسير المبادئ الأساسية وتطبيقها في الوقت الحالي. وإدراكاً للحاجة إلى تعزيز فهم المبادئ الأساسية وتطبيقها العملي على نطاق الحركة، أعد أيضاً فريق التأمل العالمي تمريناً معرفياً بشأن المبادئ الأساسية، وخضع التمرين للتجربة مع الصليب الأحمر الأرجنتيني والصليب الأحمر الإسباني وأمانة الاتحاد الدولي، وسيُتاح لاحقاً لجميع مكونات الحركة. واستخدمت بالفعل لجنة الشباب بالاتحاد الدولي هذا التمرين لاستكشاف وجهات نظر الأجيال المختلفة بشأن المبادئ الأساسية.

وبدعم من فريق التأمل العالمي، وضع الاتحاد الدولي وثيقتين لتعزيز فهم المبادئ الأساسية وتطبيقها. وتكشف الوثيقة الأولى تطبيق النهج التقليدية والنهج القائمة على الإدارة في التعامل مع المبادئ الأساسية. أما الوثيقة الثانية، المعنونة "الاستقطاب العالمي والمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر"، فهي ورقة تأمل تهدف إلى تحفيز النقاش بشأن وجهة المبادئ الأساسية وتطبيقها في البيئة العالمية الراهنة المتزايدة الاستقطاب.

وتفكرت أيضاً القيادة العالمية للاتحاد الدولي في التحديات المعاصرة التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ من خلال جلسات مخصصة لمجلس الإدارة، منها جلسة بشأن مبدأ الحياد، وعُقدت مناقشات مماثلة على مستوى الوفود القطرية والإقليمية. وساعد ذلك على تسليط الضوء على كلّ من التحديات المُحددة السياق والتحديات العامة التي تواجه الأعضاء.

وبالمثل نظم قادة اللجنة الدولية مناقشةً لجميع الموظفين بشأن التطبيق العملي للحياد، فشارك أكثر من 1 500 زميل في التأمل الحر والمناقشة المفتوحة. وعلى نطاق أوسع، حرصت جمعية اللجنة الدولية² باستمرار على وضع المبادئ الأساسية، والعمل الإنساني القائم على المبادئ بوجه أعم، في صميم مناقشاتها وقراراتها، سواء ما يتعلق منها بسياسات تنفيذية مُحددة، أو باستعراض المذاهب والسياسات المؤسسية، أو بالبيئة الجغرافية والسياسية والمالية والإنسانية المتغيرة وأثارها في اللجنة الدولية والحركة ككل.

وخلال اجتماع قادة الجمعيات الوطنية الأوروبية في موناكو في أكتوبر 2025، ناقش أكثر من 100 قائد كيفية دعم العمل الإنساني القائم على المبادئ، بما في ذلك دعمه من خلال جلسات مُخصصة بشأن التحديات والمعضلات المعاصرة التي تنشأ في حالات النزاع المسلح والهجرة³. وشهد الاجتماع أيضاً إطلاق مبادرة إقليمية بشأن العمل الإنساني القائم على المبادئ في أوروبا. وهذا الحوار بين القادة قدّم نموذجاً مفيداً لتبادل الآراء والأفكار بين القادة في المستقبل بشأن المبادئ الأساسية في مناطق أخرى.

وأكدت التجارب التي عرضتها الجمعيات الوطنية دور القادة الحاسم في تعزيز ثقافة العمل القائم على المبادئ. ولضمان التطبيق المتسق للمبادئ الأساسية، أبرزت أيضاً بعض الجمعيات الوطنية أهمية إدماج المبادئ الأساسية في السياسات المؤسسية، ومدونات قواعد السلوك، وعمليات صنع القرار، حتى تصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المنظمة.

"التزام هبتي الحوكمة والإدارة له أهمية بالغة في تعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والمساءلة واحترام المبادئ الأساسية. فالرسائل والقرارات الصادرة عن القادة تُعزز الشعور بتولي زمام الأمور على جميع مستويات الجمعية الوطنية.

وقد ساعد استعراض أو تحديث بعض الوثائق الداخلية، ومنها مدونة قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية التنفيذية، على ضمان امتثالها للمبادئ الأساسية." **جمعية الصليب الأحمر لجمهورية أفريقيا الوسطى**

¹ يتألف فريق التأمل العالمي من خبراء وقادة حاليين وسابقين في الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي من شتى أنحاء الحركة. وقد شاركت أيضاً اللجنة الدولية في بعض مداولاته.

² الجمعية هي أعلى جهاز حوكمة باللجنة الدولية.

³ انظروا التقرير المرحلي عن القرار المعنون "استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة 2020-2024" (CD/24/R2)

التعلم من الممارسات التنفيذية وبناء المعرفة المعاصرة

مع تطور البيئة الإنسانية، يجب أن يستمر فهم الحركة للمبادئ الأساسية وتطبيقها العملي لها في التكيف مع ذلك التطور. وقد عرضت الجمعيات الوطنية [لأفغانستان](#) و [إثيوبيا](#) و [لبنان](#) و [أيرلندا](#) و [الصومال](#) و [سورية](#) و [أوكرانيا](#) تجاربها في سلسلة من الدراسات الفردية والندوات الإلكترونية التي اشترك في عقدها الصليب الأحمر البريطاني⁴، مما أثمر دروساً قيمة. وأبرزت هذه التجارب باستمرار أهمية بناء ثقة طويلة الأمد مع السلطات والمجتمعات المحلية وجميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، لتأمين إيصال المساعدات الإنسانية وقبولها. وشددت أيضاً على ضرورة تحقيق توازن بين الدور المساعد والاستقلال التنفيذي، وتعزيز الاستثناءات الإنسانية في أطر العقوبات ومكافحة الإرهاب، والاستثمار في الحوار المستمر وتحليل التصورات والتواصل الاستباقي لمواجهة المعلومات الضارة وحماية الحيز الإنساني.

وتتوافق هذه الرؤية التنفيذية مع النتائج الواردة في تقرير اللجنة الدولية المعنون "تقديم الخدمات للمتضررين من النزاعات"، المقرر نشره في سبتمبر 2026، وتستند إلى بحوث أجريت بالتعاون مع عدة جمعيات وطنية. وقد وجد التقرير أن الممارسين في المجال الإنساني في السياقات المتنوعة يشددون على أهمية النهج التكميلية مع إعادة تأكيد أن المبادئ الإنسانية لا تزال ضرورية للتعامل مع أي بيئة تنفيذية تزداد تسييساً وتقييداً ولمساعدة أشد المتضررين من النزاعات وحمايتهم. ودرست أيضاً اللجنة الدولية كيف يمكن للعمل الإنساني القائم على المبادئ أن يساعد على تهيئة الظروف المؤدية إلى السلام، ونشرت [تقريراً](#) عن هذا الموضوع، بناءً على تجاربها العملية في كولومبيا وأيرلندا الشمالية واليمن.

"تتبع التحديات الرئيسية من البيئة الأمنية والسياسية، لأن البلد عانى انقساماً سياسياً عميقاً لأكثر من 14 عاماً. وعلى الرغم من الانقسام السياسي البالغ الصعوبة، حافظت الجمعية الوطنية على حيادها، مما سمح لها بأن تعمل بفعالية مع كل من السلطات والمجتمعات المحلية في جميع المحافظات.

قوة الوحدة المؤسسية: الدرس العام المُستفاد للجمعيات الوطنية الأخرى هو الأهمية الحيوية للعمل في ظل إدارة واحدة موحدة، وخطة جماعية واحدة، وصوت واحد لصون الحيز الإنساني في مناطق النزاع." **جمعية الهلال الأحمر اليمني**

وقد استمر إطار الوصول الآمن في مساعدة الجمعيات الوطنية على ترجمة المبادئ الأساسية إلى ممارسة عملية. وبدعم من اللجنة الدولية، قامت جمعيات وطنية كثيرة، على نطاق الحركة الدولية، بزيادة إدماج إطار الوصول الآمن في عمليات التأهب، وإدارة المخاطر الأمنية، والتواصل التنفيذي، والمشاركة المجتمعية، والحوار مع السلطات. وفي منطقة الأمريكتين، تجتمع الجمعيات الوطنية كل عامين لتبادل الخبرات المتعلقة بتطبيق إطار الوصول الآمن. وفي اجتماع عام 2026 في كوستاريكا، شاركت 17 جمعية وطنية الدروس المستفادة من العمل في بيئات "متعددة الأزمات" ومتزايدة التعقيد. وهذه اللقاءات، التي استندت إلى المبادئ الأساسية، مكّنت المشاركين من تحديد نهج إقليمية مُنسقة وعابرة للحدود تهدف إلى زيادة القبول المجتمعي والحد من المخاطر التنفيذية. وعززت التعلم من الأقران، ووطدت الدعم المُنسق بين الشركاء داخل الحركة.

خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2025، طُلب من **الصليب الأحمر الشيلي** أن يكون مسؤولاً، في إطار دوره المساعد، عن تقديم الرعاية والدعم للفئات المستضعفة، وتقديم الإسعافات الأولية، وتقديم إرشادات عامة طوال العملية. ومع تزايد التوترات السياسية، طُبّق إطار الوصول الآمن عن طريق تحديد الجهات المعنية الرئيسية، وتقوية التواصل التنفيذي مع السلطات وقوات الأمن، وتعزيز إجراءات الإخطار. فتمكّن بفضل هذه التدابير من النشر فرق التدخل بأمان خلال التجمعات الجماهيرية المتعلقة بالانتخابات، من دون وقوع حوادث أمنية تشمل المتطوعين، مما يدل على أهمية المشاركة الاستباقية والتأهب المُنسق.

وتشير الأدلة إلى أن الحفاظ على الثقة والقبول لدى المجتمعات المحلية المتضررة وغيرها من الجهات المعنية لا يزال ضرورياً، ولا سيما في هذا العصر الذي يتسم بانتشار المعلومات الضارة وتزايد الاستقطاب المجتمعي. ولذلك حدثت بعض مكونات الحركة سياساتها وممارساتها المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي حفاظاً على صورة عملها الإنساني القائم على المبادئ. وقامت الجمعيات الوطنية في 15 بلداً حتى الآن بتطبيق [مؤشر الاتحاد الدولي للثقة المجتمعية](#)، وهو أداة مشفوعة بالأدلة لقياس الثقة في العمل الإنساني وتعزيزها، مما يوفر رؤية قيّمة بشأن تصورات المجتمعات المحلية وسبل حفاظ الجمعيات الوطنية على هذه الثقة وتحسينها. وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية، ينظر هذا المؤشر في مدى حياد

⁴ يوجد [هنا](#) مزيد من التفاصيل بشأن المشروع البحثي العالمي للصليب الأحمر البريطاني المعنون "تنفيذ العمل الإنساني المحلي القائم على المبادئ في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات".

الجمعيات الوطنية واستقلالها في أعين المجتمع. وفي جميع هذه البلدان، حصلت الجمعيات الوطنية على معدل تقييم مرتفع بلغ 10/8.15 من حيث الثقة. ولكن كانت درجة الحياد المتصور (وهو أحد مكونات المؤشر) 10/7.31، مما يشير إلى أنه لا يزال يوجد مجال للتحسين في تعزيز فهم دور الحركة الحيادي والمستقل. وأبلغت أيضا بعض الجمعيات الوطنية عن مبادرات عملية لمواجهة الروايات الضارة وتعزيز الثقة والقبول.

"منذ تصاعد الأزمات في الشرق الأوسط، شهد الصليب الأحمر الإيطالي انتشار روايات ضارة على الإنترنت بشأن دور الحركة ومبدأ الحياد. وفي مارس 2025، نظمت الجمعية الوطنية ندوة إلكترونية بشأن "أهمية الحياد في المشهد الإنساني الحالي". وتضمنت هذه الندوة مساهمات من أعضاء الحركة، ومن أكاديميين وصحفيين. وكانت الندوة موجهة إلى جميع متطوعي الصليب الأحمر الإيطالي، بهدف تناول الروايات المُحرّفة والتصدي لها مع تعميق الوعي بالأبعاد العملية لمبدأ الحياد." الصليب الأحمر الإيطالي

العمل الإنساني القائم على المبادئ في العصر الرقمي

أولت مكونات الحركة اهتماما متزايدا للآثار المترتبة على التكنولوجيات الناشئة، ومنها الذكاء الاصطناعي، وكيفية ضمان أن يظل استخدامها متوافقا مع المبادئ الأساسية. وبرزت هذه القضايا بوضوح خلال الذكرى السنوية الستين للمبادئ الأساسية، وسيواصل تناولها بمزيد من التعمق من خلال القرار المقترح لمجلس المندوبين لعام 2026 بشأن التزام المبادئ والمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني، بما يكفل استمرار توجيه الابتكار التكنولوجي وفق القيم الإنسانية والمبادئ الأساسية للحركة. وأما على الصعيد الفردي، فتعمل أيضا مكونات الحركة على إعداد سياسات واستراتيجيات داخلية (مثل [سياسة اللجنة الدولية بشأن الذكاء الاصطناعي](#))، واستراتيجية الاتحاد الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي، فضلا عن إرشادات تركز على المبادئ الأساسية وتهدف إلى ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي استخداما مسؤولا في العمل الإنساني، بما يتوافق مع القيم الإنسانية.

دال) تعزيز النزاهة من خلال استمرار التعلم والمشاركة والتحسين

في ظل بيئة إنسانية متزايدة صعوبة، تفاقمت صعوبتها بسبب تقلص التمويل وتزايد الاحتياجات الإنسانية، ظلّ التركيز القوي على النزاهة والمساءلة أحد أولويات الحركة الدولية ومكوناتها. وفي هذا السياق، أصبح الحفاظ على ثقة المجتمعات المحلية المتضررة والمانحين والجهات المعنية الأخرى أهم الآن من أي وقت مضى.

جماعة الممارسين والتعلم الجماعي

كانت الحاجة إلى تعزيز اللقاءات والحوار وتبادل الممارسات الجيدة والتعلم من الأقران فيما بين مكونات الحركة في مجال تعزيز النزاهة أحد نداءات العمل الرئيسية الموجهة إلى جميع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية في كل من القرار المتعلق بالعمل الإنساني القائم على المبادئ (CD/24/R5) والقرار الخاص بنزاهة الحركة (CD/19/R2). ولذلك كان إطلاق [جماعة ممارسين معنية بتعزيز النزاهة على نطاق الحركة](#)، قبيل انعقاد مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) لعام 2024، إنجازا مهما، إذ وفر، للمرة الأولى، منصة مخصصة للموظفين والمتطوعين من مختلف أنحاء الحركة للتواصل بشأن الموضوعات المتعلقة بالنزاهة ولتبادل الخبرات والتعلم بعضهم من البعض. وفي السنة الأولى، تضاعف حجم جماعة الممارسين، فزاد عدد أعضائها على 315 عضوا من 83 جمعية وطنية ومن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وزادت أيضا المشاركة من خلال لقاءات منتظمة، فضلا عن استحداث جماعة فرعية معنية بمكافحة الاحتيال والفساد تضم 114 عضوا.

ونُشر في جماعة الممارسين المعنية بتعزيز النزاهة ما مجموعه 76 منشورا، إضافة إلى 53 منشورا آخر في الجماعة الفرعية المعنية بمكافحة الاحتيال والفساد. وتراوح عدد المشاهدات الفريدة للمنشورات بين 22 و199، وتضمن المحتوى مزيجا متوازنا من المؤتمرات والأسئلة النقاشية والمشاورات المتعلقة بالسياسات وجلسات التعلم من الأقران والدراسات الاستقصائية، وهو ما عزز كلا من نشر المعرفة والتعلم التعاوني. وحظيت مسودة "مجموعة أدوات السياسات الموجهة للجمعيات الوطنية" بست وسبعين مشاهدة فريدة، فضلا عن الإقبال الواسع على تسجيلات الندوات الإلكترونية وتقارير المؤتمرات وموارد الحماية، مما يبرز دور جماعة الممارسين بصفتها مستودعا مهما للإرشادات والأدوات العملية المتعلقة بالنزاهة. وفي المستقبل، سيُشجّع أعضاء جماعة الممارسين على مواصلة تبادل خبراتهم ومعارفهم، وعلى مواصلة تطوير الأنشطة داخل جماعة الممارسين.

وكان من الإنجازات البارزة الأخرى مؤتمر النزاهة الذي استضافته جمعية الصليب الأحمر الكيني في أكتوبر 2025 ودعمته جمعيات الصليب الأحمر الهولندي والأمريكي والسويدي والبريطاني والألماني، إلى جانب الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وشارك في المؤتمر ما يقرب من 200 مشارك يوميا على مدار ثلاثة أيام - يمثلون 64 جمعية وطنية إلى جانب الاتحاد

الدولي واللجنة الدولية - لتناول موضوعات مثل الأخلاقيات والنزاهة وتوطين العمل الإنساني، والقيادة بنزاهة، ودور التدقيق، والاحتيال الرقمي والذكاء الاصطناعي، والصون. وفرصة التعلّم الجماعي هذه عزّزت الحاجة إلى دعم الأقران وتبادل الخبرات على نطاق الحركة. ورغم أن قيود التمويل كثيرا ما تحدّد من فرص حدوث هذه اللقاءات وجها لوجه، فإن مكونات الحركة تستكشف بنشاط سُبُل إدماج مناقشات النزاهة في الاجتماعات والمؤتمرات الحالية.

تعزيز السياسات والممارسات لتفادي مشكلات النزاهة

إضافةً إلى هذه الجهود الجماعية، حققت مكونات الحركة تقدما كبيرا بشكل فردي في تعزيز النزاهة التنظيمية والمساءلة وتدابير الصون منذ عام 2019. فمن بين 90 جمعية وطنية مُشاركة في إعداد تقارير الاتحاد الدولي بشأن التخطيط الموحد، أشارت 60 جمعية إلى أنها عززت في عام 2025 آلياتها الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالسمعة والنزاهة. وتشمل المبادرات الرئيسية تنقيح واعتماد مدونات قواعد السلوك، وسياسات مكافحة الفساد والحماية، وتدابير منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش. فزاد مثلا عدد الجمعيات الوطنية التي لديها سياسة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين من 26 جمعية في عام 2021 إلى 76 جمعية في يوليو 2026، إضافة إلى 27 جمعية وطنية أخرى لا تزال هذه السياسة قيد الإعداد فيها. وارتفع عدد الجمعيات الوطنية التي لديها سياسة بشأن حماية الطفل من 24 جمعية في عام 2021 إلى 66 جمعية في يوليو 2026، بينما لا تزال 18 جمعية وطنية أخرى تعد هذه السياسة. ومنذ انعقاد مجلس المندوبين الماضي في عام 2024، حدّثت كذلك اللجنة الدولية سياستها المتعلقة بصون الطفل (مارس 2025)، وأصدرت سياستها الخاصة بمنع التحرش وإساءة استعمال السلطة والتمييز وبالتصدي لها (يونيو 2026). واعتمدت أمانة الاتحاد الدولي سياستها المُنتقحة بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في ديسمبر 2024، وعقدت جلسات نشر وتوعية للموظفين على مستوى العالم لضمان تطبيق هذه السياسة.

"لم يكن استعراض الوثائق الداخلية الرئيسية وتحديثها مجرد عملية تقنية، بل تطلب تنسيقا دقيقا وحوارا صريحا بين المقر الرئيسي والفروع. كما أن ضمان التمثيل العادل لمختلف وجهات النظر والاحتياجات والوقائع اليومية استغرق وقتا وتطلب التزاما مستمرا. وكان أحد الجوانب المهمة الأخرى يتمثل في التأكد من أن السياسات المُحدّثة لا تُعمّم فحسب، بل تُفهم وتُطبّق حقًا على أرض الواقع. وقد استلزم ذلك استثمار جهد إضافي في التواصل والتوضيح والمتابعة على جميع مستويات الجمعية الوطنية. وكان من الضروري أيضا بناء شعور حقيقي بالمسؤولية لدى الموظفين والمتطوعين. وبدلا من أن تكون خطوة سريعة، كانت عملية تدريبية تعتمد على الثقة والإدماج والتفاعل المنتظم." **الصليب الأحمر الجورجي**

ولضمان تطبيق السياسات تطبيقا فعالا، اعتمدت، أو عززت، جمعيات وطنية كثيرة آليات لحماية المُبلغين عن المخالفات، ونُظما داخلية للمساءلة، وهيئات رقابة مستقلة، مثل أمناء المظالم ولجان الأخلاقيات. واعتمدت 27 جمعية وطنية مثلا "خط النزاهة" بوصفه نظاما للإبلاغ عن المخالفات وإدارة الحالات، فيما تدرس 40 جمعية وطنية أخرى إمكانية استخدامه. ونُظمت على نطاق واسع برامج تدريبية في مجالات الحماية والتنوع والاحتواء والمبادئ الإنسانية، لتعزيز وعي الموظفين والمتطوعين وتنمية قدراتهم. وإضافةً إلى ذلك، عزّزت الضوابط المالية وآليات إدارة المخاطر والإبلاغ بهدف التصدي للاحتيال والفساد وسوء استخدام الموارد.

ودُعمت أيضا الجهود الوقائية من خلال صندوق بناء القدرات التابع للاتحاد الدولي. ومنذ إصلاح الصندوق إصلاحا شاملا في عام 2021، تلقت 34 جمعية وطنية ما مجموعه 41 منحة مُخصّصة للنزاهة تهدف تحديدا إلى تعزيز إدارتها للنزاهة والشفافية والمساءلة. ورغم أن تحالف الاستثمار في الجمعيات الوطنية الذي تشارك في إدارته اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لا يمنح تمويلا مُخصّصا للنزاهة، فقد ساعد الجمعيات الوطنية على تعزيز النزاهة من خلال تمويل التدابير الوقائية، والمساءلة، والإدارة المالية، والضوابط الداخلية، والمشتريات، والحوكمة، وتدقيق الحسابات، ونُظُم المعلومات الإدارية. وعلى مستوى المحفظة ككل، أنفق ما يقارب 1.7 مليون فرنك سويسري على نواتج من هذا القبيل في الفترة من عام 2019 إلى عام 2025، منها نحو 280 000 فرنك سويسري حُصصت حصرا لأعمال المساءلة ومكافحة الاحتيال، وأطر الرقابة الداخلية والامتثال، وأدلة الشؤون المالية والمحاسبية، وإدارة مخاطر الاحتيال والفساد.

"بذلت جمعية الهلال الأحمر المصري جهوداً كبيرة، في السنوات الأخيرة، لتعزيز النزاهة وترسيخ العمل الإنساني القائم على المبادئ، مع توسيع نطاق قدرتها على الاستجابة للطوارئ تلبيةً للاحتياجات الإنسانية المتنامية في شتى أنحاء المنطقة. وتماشياً مع بيان النزاهة الصادر عن الحركة الدولية، نُفذ الهلال الأحمر المصري خطة لتنمية الجمعية الوطنية في حالات الطوارئ، وتتضمن تلك الخطة استعراض مدونات قواعد السلوك الخاصة بالموظفين والمتطوعين وتحديثها، وتقديم تدريب مستمر على المبادئ الأساسية للحركة، وإدماج هذه المبادئ في حلقات العمل وبرامج بناء القدرات المُوجَّهة إلى المتطوعين والموظفين والمستفيدين على حد سواء. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز السلوك الأخلاقي، وزيادة الشفافية والمساءلة، وضمان استمرار عملنا الإنساني في استيفاء أعلى معايير النزاهة مع التكيف مع التحديات المستجدة والمخاطر الإنسانية المتغيرة." **جمعية الهلال الأحمر المصري**

واعتُبر التزام القادة والحوكمة الرشيدة عنصرين لا غنى عنهما للحفاظ على النزاهة وتعزيزها. وبناءً على ذلك، انصب التركيز على تعزيز قدرة قادة الحركة على القيادة الفعالية، وضمان أن تعمل منظماتهم في إطار من النزاهة. على سبيل المثال، تُخصّص الدورة التعريفية بالحركة، التي خضعت للتحديث، إحدى جلساتها الأساسية لموضوع الحوكمة والنزاهة، بما يكفل تعريف القادة الجديد منذ البداية بالمفاهيم والممارسات والمعايير والمسؤوليات ذات الصلة، وإتاحة فرص للتعلّم من الأقران. وعلاوة على ذلك، يستند إطار الاعتماد الجديد الخاص بالاتحاد الدولي، الذي يجري الآن وضع صيغته النهائية، إلى ركائز مترابطة تشمل القيادة، والإدارة المالية، والحماية، والنزاهة. وتُسهم هذه الركائز مجتمعةً في مواصلة تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية عن طريق الحث على الحوكمة الفعالة والمساءلة والتميز التنظيمي. وإضافة إلى ذلك، أُعدّت مواد تعريفية جديدة لمجالس إدارة الجمعيات الوطنية عند تسلّم مهامها، إلى جانب تقديم دعم إضافي على امتداد دورة الحوكمة الكاملة، مع التركيز بشدة على النزاهة ومراقبة المخاطر بوصفهما من الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة.

"لقد تعلّمت جمعية الصليب الأحمر الأرميني أن تعزيز النزاهة يحقق أكبر قدر من الفعالية حين يُدمج ضمن جهود أوسع للتطوير التنظيمي، بدلا من التعامل معه على أنه مبادرة امتثال قائمة بذاتها. وقد أسهم الجمع بين تنقيح النظام الأساسي، ووضع السياسات، وإجراء التقييمات التنظيمية، والتنسيق مع الحركة في تعزيز المساءلة والعمل القائم على المبادئ. ثم إن عملية تعافي الجمعية الوطنية سلّطت الضوء على أهمية التزام القادة، والدعم المُنسّق من الحركة، ووضوح الأولويات التنظيمية. وقد أثبتت عمليتا تقييم القدرات التنظيمية وتقييم القدرات التنظيمية للفروع جدواهما في تحويل التحديات التنظيمية العامة إلى إجراءات تطويرية عملية، سواء على مستوى المقر أو على مستوى الفروع." **جمعية الصليب الأحمر الأرميني**

وأما الاتحاد الدولي، فقد اعتمد مجلس إدارته مدونة سلوك جديدة لأعضائه في عام 2025، وذلك في إطار العمل الأوسع نطاقاً على وضع إطار للأخلاقيات. ووُضعت أيضاً في عام 2026 خارطة طريق جديدة للأخلاقيات والنزاهة في أمانة الاتحاد الدولي، وذلك في إطار عملية قادتها الإدارة الجديدة المعنية بالأخلاقيات والمخاطر والضمانات، وحُدثت سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها التنفيذية لإدارة المخاطر بما يواكب المستجدات الراهنة. وأدخلت أيضاً تحسينات على عملية الإعلان عن تعارض المصالح، حيث بُسّطت لتصبح أسهل في الاستخدام وأيسر في المتابعة والرصد. وتهدف هذه الجهود إلى زيادة ترسيخ ثقافة الشفافية والثقة والنزاهة المؤسسية والامتثال المؤسسي.

واتخذت اللجنة الدولية مبادرات متعددة لتعزيز النزاهة المؤسسية. وفي عام 2025، نُقّح ميثاق المخاطر والضمانات الخاص بها، لتوضيح الأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك أدوار الحوكمة ومسؤولياتها. وحُدث أيضاً تصنيف المخاطر الخاص باللجنة الدولية وأدرج في البرامج التدريبية، بما يعزز الفهم المشترك للمخاطر لدى جميع الموظفين. وإضافةً إلى ذلك، ركزت اللجنة الدولية على تعزيز تقييمات مخاطر سوء السلوك على مستوى الوفود (ولا سيما فيما يتعلق بمخاطر الاحتيال ومخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش)، واعتماد تدابير تخفيف موجهة على مستوى البرامج، ويشمل ذلك العمليات المُنفَّذة بالشراكة مع الحركة الدولية وشركاء تنفيذيين آخرين. وتتولى قيادة جهود منع سوء السلوك في الميدان شبكة من ميسري مدونات السلوك المُعيّنين من داخل فرق قيادة الوفود. ويحظى هذا النظام اللامركزي بدعم على مستوى المقر من فريق الأخلاقيات المُخصّص التابع لمكتب الأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال باللجنة الدولية، إلى جانب نواب المديرين الإقليميين لإدارة العمليات الذين يضطلعون بدور مُنسقي شؤون النزاهة - وهو دور جديد استُحدث في عام 2026. ويتجسد في هذه الأنشطة مجتمعةً التزام اللجنة الدولية بالحفاظ على معايير وممارسات صارمة في مجالي

الحوكمة والرقابة، ولا سيما في فترات الضغوط المؤسسية والخارجية الكبيرة، بما يكفل استخدام مواردها بفعالية وحفاظها على ثقة مانحيها وشركائها والأشخاص الذين تخدمهم.

مواجهة التحديات واستخلاص الدروس

دُكرَ آنفاً أن الوقاية من مشكلات النزاهة والتخفيف من حدتها حظيا باهتمام أكبر. وقد استُكْمِلَ هذا التركيز الوقائي والنهج الاستباقي في إدارة مخاطر النزاهة بزيادة الاهتمام بالاكشاف المبكر لبوادر مشكلات النزاهة وتقديم الدعم في الوقت المناسب عند نشوئها.

وفي أمانة الاتحاد الدولي، وُضِعَ نظام إجرائي مُنَسَّقٌ جديد لمعالجة المشكلات المؤسسية التي تؤثر في الجمعيات الوطنية، ويستند ذلك النظام إلى ثلاث ركائز أساسية هي: التحليل، واللجنة التوجيهية، والمعرفة. ويكفل هذا النهج الجديد الاتساق العالمي في الوقاية والعمل الاستباقي لتفادي المخاطر المحتملة المتعلقة بحالات النزاهة، مما يسد ثغرة قائمة ويُعد مُكْمَلًا للجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي، وهي هيئة حوكمة أنشئت بموجب دستور الاتحاد الدولي لمساعدة هيئات الاتحاد الدولي على اتخاذ الخطوات المناسبة لتسوية مشكلات النزاهة التي تمس أي جمعية وطنية أو أي هيئة من هيئات الاتحاد الدولي. وقد طُبِّقَ هذا النهج، منذ إنطلاقه في عام 2024، على 36 حالة، وحقق معدلاً مرتفعاً في حل المشكلات بمشاركة كاملة من الجمعيات الوطنية. وخصص أيضاً الاتحاد الدولي في صندوق بناء القدرات نافذة مكرسة لدعم الجمعيات الوطنية التي تمر بأزمات مؤسسية. وثبت أن هذا التمويل بالغ الأهمية وفعال في ضمان إيلاء اهتمام خاص للحد من المخاطر، وفي السماح بالتدخل في الوقت المناسب للحيلولة دون تفاقم الأزمات وصون القدرات الإنسانية المحلية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، واجه تنفيذ تدابير النزاهة على نطاق الحركة تحديات عديدة، منها محدودية التزام القادة في بعض الحالات، والنفوذ السياسي، والحاجة إلى آليات دعم أقوى لسد الثغرات. وزاد تعقّد الجهود بسبب عوائق هيكلية وسياقية مثل القيود المالية، وشح الموارد البشرية، وارتفاع معدل تبدل الموظفين، والبيئات الأمنية المعقدة. أضف إلى ذلك أن التحديات الثقافية واللوجستية - مثل ضعف ثقافة الإبلاغ، ومحدودية الثقة، وصعوبات نشر السياسات وإنفاذها على نطاق شبكات واسعة ومتنوعة - قد أعاقَت التقدم. وعلى الرغم من هذه العقبات، خطت مكونات الحركة خطوات كبيرة في تنقيح السياسات، وتدريب الموظفين والمتطوعين، وتعزيز ثقافة النزاهة، وإن كان التنفيذ المتسق وتخصيص الموارد لا يزالان من المجالات المهمة التي تحتاج إلى تحسين. وقد ركزت الجهود أيضاً على تحسين التعلم والتحليل، من خلال تتبع الأنماط المتكررة في شتى حالات المخاطر، واستخلاص الرؤى المتعلقة بالاتجاهات المستجدة.

"الدروس المستفادة:

- 1- السياسات وحدها لا تكفي: اعتماد السياسات خطوة مهمة، ولكن تطبيقها الفعال يتطلب موارد، وقيادة ملتزمة، وتدريباً منتظماً، ورصدًا مستمرًا.
- 2- القيادة بالقدوة أمر ضروري: لُوَحِظَ أن التقدم الأكبر قد تحقق حين أبدى القادة على جميع المستويات التزاماً واضحاً بالنزاهة والشفافية والمساءلة.
- 3- آليات تقديم الشكاوى تبني الثقة: تزداد احتمالية إبلاغ المجتمعات المحلية والموظفين والمتطوعين عن مخاوفهم حينما يثقون في السرية والحياد والتعامل المناسب مع الشكاوى.
- 4- يجب اعتبار النزاهة مسؤولية مؤسسية جماعية: تعزيز النزاهة ليس مسؤولية الذين يتولون مهام الرقابة أو التدقيق وحدهم، بل يجب إدماجه في الحوكمة والموارد البشرية والعمليات والتمويل والبرامج. "جمعية الصليب الأحمر الكاميروني"

(3) التنفيذ والرصد

سيستمر رصد تنفيذ القرار المعنون "الدعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه"، مع تعزيز جمع البيانات وإدماجها في أنظمة الرصد الحالية. وسيُقَدَّم إلى مجلس المندوبين لعام 2028 تقرير عن التقدم المحرز. ولأن استمرار التفاعل مع الدول وسائر الجهات المعنية الخارجية لا يزال أمراً لا غنى عنه لتعزيز احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه، فسيستمر الحوار معها في إطار التحضير للمؤتمر الدولي لعام 2028.

ورغم أن هذا هو التقرير المرحلي النهائي بشأن "بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة"، لن تتوقف الجهود الرامية إلى تعزيز النزاهة. وسيُرفَع، على وجه الخصوص، تقرير عن التقدم المُحرَز من خلال جماعة الممارسين المعنية بتعزيز النزاهة إلى مجلس المندوبين لعام 2028 ضمن التقرير المرحلي الخاص بالقرار المعنون "الدعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه".

(4) الاستنتاجات والتوصيات

يُوضح هذا التقرير أن تقدماً ملموساً قد تحقّق في تعزيز احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه، سواء داخل الحركة أو في علاقتها مع الدول، وكذلك في ترسيخ النزاهة في جميع مكونات الحركة. ويسلم التقرير أيضاً بالتحديات المتبقية، ويُحدد الممارسات الجيدة التي يُسترشد بها في رسم مسار المضي قدماً، فلا بد من مواصلة هذه الجهود وتعزيزها.

وفي ظل بيئة تزداد تسييساً واستقطاباً وخضوعاً للمصالح المتبادلة، وفي هذا المشهد الإنساني المتغيّر، لا بد أن يظل العمل الإنساني القائم على المبادئ، والثقة، والوصول، والسلامة، والأمن في صميم تفاعل الحركة مع الدول والمجتمعات المحلية المتضررة وسائر الجهات المعنية. ويتعيّن على الحركة أن تحافظ على مكانتها بصفتها جهة مرجعية في هذا القطاع، استناداً إلى أطرها الدستورية والتنظيمية المتينة، وتاريخها الطويل في تطبيق هذه المبادئ في سياقات شديدة التنوع على الصعيدين المحلي والعالمي، وقدرتها على تجاوز المعضلات الأخلاقية والتنفيذية، مع تكيفها مع التحديات المستجدة.

وأما على الصعيد الداخلي، فيجب أن تكفل الحركة استمرار المبادئ الأساسية في تشكيل الثقافة المؤسسية، وعمليات صنع القرار، والممارسات التنفيذية. ويستلزم ذلك استمرار الاستثمار في تحديث الأدوات والآليات، وانخراط القادة، والتعلّم التنفيذي، والدعم المتبادل بين الأقران. وسيكون إنشاء شبكة عالمية نشطة من ممارسي المبادئ الأساسية أمراً أساسياً لتبادل الابتكارات ومنهجيات التعلّم، وللمشاركة في وضع أدوات تتلاءم مع التحديات المستجدة.

وينبغي أن يستمر فهم المبادئ الأساسية وتفسيرها بوصفها أساساً أخلاقياً مشتركاً للحركة ونداءاً للعمل متجذراً في الإنسانية، وليس بوصفها مجرد توجيهات تنفيذية فحسب. فالمبادئ، مثل مبدأ الإنسانية ومبدأ الخدمة التطوعية، لا تزال القوة الدافعة للحركة، إذ تُحدّد هويتها وثقافتها وقدرتها على جذب الأفراد وتحفيزهم على خدمة غاية إنسانية مشتركة.

أما فيما يتعلق بالنزاهة، فقد بُذلت جهود كبيرة للوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها، وتعزيز السياسات والأنظمة، وتحسين القدرة على اكتشاف المشكلات ومعالجتها عند نشوئها. وتحسّن بالفعل تبادل الخبرات والمعارف والتعلّم على نطاق الحركة من خلال جماعة الممارسين المعنية بتعزيز النزاهة وفعاليات تعليمية أخرى. إلا أن الحفاظ على النزاهة وتعزيزها مسؤولية متواصلة، ويجب أن تظل على رأس أولويات القادة، وأن تُترجم إلى تحسينات في السياسات والممارسات. وينبغي إيلاء الأولوية للمشاركة المتواصلة في جماعة الممارسين، واستمرار تبادل الخبرات القيادية والتقنية، بما في ذلك تبادلها في فعاليات الحركة، وكذلك في أنشطة التعلّم من الأقران وجها لوجه حيثما أمكن، وذلك على الرغم من البيئة التمويلية الصعبة.